آليات تمويل القطاع الفلاحي المحلي وعوامل تطويره في الجزائر– دراسة حالة ولاية تبسة

د. فضيلة بوطورة
جامعة العربي التبسي تبسة

طالبة الدكتوراه: مريم زغلامي
جامعة العربي التبسي تبسة

الملخص:
ترتبط دراسة موضوع التنمية ارتباطا وثيقا بمدى توفير التمويل اللازم لإنجاحها، في هذا الإطار عملت الجزائر عبر العديد من المخططات التنموية الرامية إلى تطوير القطاع الفلاحي كقطاع استراتيجي يكفل تحقيق أكبر نسبة من الاكتفاء الذاتي وتقليص التبعية الفلاحية المكلفة، انطلاقا من تفعيل دور التمويل الفلاحي المحلي سواءا الحكومي المدعم أو التمويل البنكي أو التمويل عن طريق وكالات التشغيل، في تحقيق التنمية الفلاحية المحلية وانعكاساتها على القطاع الفلاحي الوطني.
الكلمات المفتاحية:التمويل الفلاحي، الدعم الفلاحي الحكومي، القروض الفلاحية، آليات التمويل الفلاحي المحلي.

Abstract:
The study of the subject of development is closely linked to the measure of providing funding for its success, within this framework worked Algeria through several development programs aimed at the development of the strategic agricultural sector as a sector to ensure the realization of A greater proportion of self-sufficiency and reduce the dependence of peasant burden, activate the role of the government financing of local agriculture or subsidized or funded finance by the employment agencies, Local agricultural development and its impact on the national agricultural sector.
Keywords: agricultural finance, government subsidies, agricultural loans, local agricultural financing mechanisms

تمهيد

عرف مؤخرا مصطلح التنويع الاقتصادي تداولا واسعا من كافة الأطراف الفاعلة والمهتمة بتحقيق التنمية الاقتصادية حيث يهدف إلى تعزيز مساهمة كل القطاعات الاقتصادية في خلق الثروة وتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، ويشكل القطاع الفلاحي البنية التحتية السليمة للاقتصاد، نظرا للدور الفعال الذي يلعبه في استغلال كافة عوامل الإنتاج المتاحة التي تشكل مدخلات هذا القطاع واستثمارها في شكل أمثل لرفع معدلات الإنتاجية وتحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل فواتير استيراد المنتوجات الفلاحية خاصة تلك منها الغذائية وفتح آفاق مستقبلية للتصدير أيضا. كما يعتبر التمويل العقبة الكبرى التي تحول دون تحقيق الأهداف التنموية المسطرة في شتى القطاعات، ونظرا لأهميته في تفعيل التنمية المحلية والوطنية، حاز القطاع الفلاحي الجزائري من خلال معظم الحكومات على حجم هام من التمويل اللازم للنهوض بهمن عدة مصادر سواء عن طريق البنوك العمومية كبنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك التنمية المحلية، أو أجهزة دعم التشغيل، أو مديريات الفلاحة التابعة لوزارة الفلاحة ..... غير أن القطاع ظل عاجزا على تلبية الطلب الوطني على المنتجات الغذائية الأساسية.

1–الإشكالية: مما سبق تبرز إشكالية الدراسة في السؤال التالي:

ماهي أهم آليات تمويل القطاع الفلاحي محليا بولاية تبسة لتنمية القطاع الفلاحي الوطني؟

2–أهداف الدراسة: تحاول الدراسة تسليط الضوء على عنصر ضروري لإحداث عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر وهو تمويل القطاع الفلاحي، من خلال التعرف على آليات التمويل الفلاحي المحلية وتحليل تطور نشاطها وكذلك تحديد مصادر تمويل القطاع الفلاحي المحلي، بالإضافة إلى تحليل نشاط مصادر تمويل القطاع الفلاحي في ولاية تبسة من خلال تطور التمويل الممنوح لكل مصدر وتطور حجم الإنتاج الفلاحي في الولاية.

3–محاور الدراسة: يمكن معالجة إشكالية الدراسة من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: أساسيات حول التمويل الفلاحي.

المحور الثاني: آليات تمويل القطاع الفلاحي المحلي لولاية تبسة.

المحور الثالث: عوامل تطوير القطاع الفلاحي المحلي.

المحور الأول: أساسيات حول التمويل الفلاحي

يمثل التمويل الآلية التنفيذية التي تكفل الحصول على النقدية اللازمة والأساسية لتمويل الاستثمارات، والتي تسعى دائما لتحديد المزيج التمويلي الأمثل من مصادر التمويل المقترضة والأموال المملوكة بغرض زيادة الإنتاجية أو تحقيق أهداف المؤسسات سواء على المدى القصير، المتوسط أو الطويل، ويعبر التمويل الفلاحي عن نوع من أنواع التمويل الموجه للقطاع الفلاحي بمختلف المجالات التي يحتويها.

أولا– مفهوم التمويل الفلاحي: هو الكيفية التي بواسطتها يمكن الحصول على رأس مال واستعماله في القطاع الفلاحي، أي أنه يبحث في الطرق والوسائل التي يمكن بواسطتها تجميع رأس المال الذي تحتاجه الزراعة وفي أفضل طرق الاستعمال لرأس المال في الإنتاج والتسويق الزراعي.[1] كما يتمثل التمويل الفلاحي في منح الفلاحين المستثمرين فرصة استغلال أراضيهم وكذلك استصلاح الأراضي الصحراوية من خلال قدرتهم على اقتناء أنواع مختلفة من المبيدات والأسمدة والآلات الخاصة لاستصلاح الأراضي وتهيئتها وتدعيم الري لاستغلال الأراضي في أكثر من دورة إنتاجية خلال السنة.[2]

ثانيا– أنواع التمويل الفلاحي:تتمثل في ما يلي:

1– **التمويل الذاتي**: إن هذا النوع من التمويل يعتمد على الموارد الذاتية المتاحة أي إمكانية تمويل نشاط معين انطلاقا من الموارد الداخلية دون التوجه أو اللجوء إلى مصادر خارجية وهو دليل على قدرة المستثمر الفلاح في حالة صعوبة المصادر الأخرى وتعذرها على تمويله.[3]

2– التمويل بالقروض:تكون القروض الفلاحية سواء كانت بنكية أو من مؤسسات مالية تنشط في نفس القطاع إما قصيرة أو متوسطة الأجل وقليل منها مخصص للأجل الطويل والهدف منها تمويل المحصول والإنتاج الزراعي الجاري والأجهزة والعتاد الفلاحي.وللائتمان الفلاحي أهمية كبيرة خاصة في المجتمعات التي تعتمد على الفلاحة كمورد أساسي لها، ويعرف على أنه: إقراض العاملين القائمين على الإنتاج الزراعي لتسهيل ممارسة إنتاجهم، أو التوسع فيه عن طريق تزويدهم بالأموال النقدية أو المستلزمات العينية كالبذور والأسمدة والمحاصيل الكيماوية لمقاومة الآفات ومدهم بالآلات الزراعية والجرارات ونحوها.[4]وهي أيضا قروض في غالبيتها قصيرة أو متوسطة الأجل وقليل منها مخصص للأجل الطويل والهدف منها تمويل المحصول، والإنتاج الفلاحي والزراعي الجاري والأجهزة والأبنية.[5]

ويواجه الائتمان الفلاحي جملة من المخاطر نذكر منها:

–تأثير العوامل الجوية (البرودة، الحرارة، السيول) والبيولوجية (الآفات، الحشرات، الأمراض) على المحصول مما يعرضه للكثير من المخاطر الشيء الذي ينعكس على الفلاحين فيسبب لهم كثيرا من الخسائر مما يزيد في أعباء اقتراضهم للأموال.[6]

–طول الدورة الإنتاجية في القطاع الفلاحي يستلزم بقاء القرض عند الفلاح لفترة طويلة والذي يعتبر في غير صالح البنك الذي يسعي إلى تحقيق الدوران السريع لرأس المال ليعود عليه بأكبر فائدة ممكنة.

– عدم التحكم في المردودية الإنتاجية وقانون تناقص الغلة.

– عدم قدرة الفلاح علي فرض الأسعار التي تضمن له تغطية تكاليف الإنتاج بما فيها فائدة القرض، فبمجرد ظهور المحصول يعرضه في السوق بالسعر الجاري لان المتوجات الفلاحية سريعة التلف وقد يزيد العرض فينخفض السعر، مما يؤثر في صافي دخله وقدرته على سداد القرض.

– وجود اختلالات في السياسة الائتمانية للبنك وعدم تلاؤمها مع طبيعة القطاع الفلاحي.

3– الدعم الحكومي: تعمل الحكومات وفي إطار تنفيذ برامج السياسة الاقتصادية على تخصيص ميزانيات خاصة بتطوير القطاعات الاقتصادية تحت مبدأ التنويع الاقتصادي ويعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات المدعمة بشكل كبير بهدف تحقيق الأمن الغذائي وهو الهدف الأول المنشود من هذا القطاع. ويعرف الدعم الحكومي على أنه المساهمة المالية للدولة التي تقدمها من خلال أجهزة مالية وبرامج مخططة، لتشجيع الفلاحين على الاستثمار وتتحدد قيمة هذه المساهمات على حسب الأنشطة والعمليات المراد القيام بها من طرف الفلاح والتركيبة المالية للمشروع.

المحور الثاني: آليات تمويل القطاع الفلاحي المحلي لولاية تبسة.

تبسة هي مدينة جزائرية تابعة لولاية تبسة .تبعد حوالي 630 كيلومترا من شرق العاصمة. تمتد المدينة على مساحة 184 كيلومتر مربع ويرجع اسم تبسة إلى الأصل البربري الأول الذي أطلق عليها سكانها الأصليون والذي يعتقد حسب الترجمة اللوبية القديمة بأنها تعني اللبؤة أنثى الأسد ولما دخلها الإغريق شبهوها بمدينة تيبس الفرعونية لكثرة خيراتها والمعروفة اليوم بطابة وبعد دخول الرومان سموها بتيفست لسهولة نطقها ومع الفتح الإسلامي تم تعريبها فأصبحت تبسة بفتح التاء وكسر الباء وفتح السين. تتميز بالحرارة الشديدة صيفا والبرودة الشديدة شتاء وتشتهر بزراعة الحبوب والرعي وأيضا تعرف

بالصناعات التقليدية المرتبطة أساسا بالماشية ومنتجاتها الصوفية. يحدها شمالا مدينة مدينة سوق أهراس ومن الشرق الجمهورية التونسية وجنوبا وادي سوف ومن الجنوب الغربي خنشلة ومن الشمال الغربي أم البواقي[7].

أولا– الإمكانيات الفلاحية لولاية تبسة: تتوفر ولاية تبسة على موارد طبيعية هامة ومتنوعة تشكل العمود الفقري لاقتصادها ومصدر عيش لسكانها وتشمل هذه الموارد المياه والأراضي وما تحويه من تربة ونباتات وحيوانات وتنوع حيوي، ويوضح الجدول رقم(1) التوزيع العام للأراضي الفلاحية في الولاية.

الجدول رقم (01): التوزيع العام للأراضي الفلاحية في ولاية تبسة

توزيع الأراضي	المساحة (هكتار)	النسبة%
الأراضي الفلاحية المستغلة	312.175	%24.59
أراضي رعوية	434.088	%34.20
الغابات	185.004	%14.57
الأراضي الحلفاء	280.000	%22.06
مساحات أخرى	58.091	4.58%
مجموع الأراضي الفلاحية	1.269.358	%100

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على إحصائيات المديرية الفلاحية بولاية تبسة

تبلغ المساحة الفلاحية للولاية 1.269.358 هكتار تشكل منها الأراضي الفلاحيةالمستغلة ما نسبته 24 %، بحوالي 312.175 هكتار، وهي نسبة منخفضة تعكس ضعف الاستثمار الفلاحي المحلي على الرغم من توفر أساسيات الاستثمار من تمويل كافي وموارد طبيعية ذات جودة، وشكلت الأراضي الرعوية ما نسبته 34% من إجمالي الأراضي الفلاحية تعكس هذه النسبة طبيعة اقتصاد الولاية الذي يعتمد على تربية المواشي، وشكلت الغابات نسبة 14.57% بـــــــــــــــ 185.004 هكتار، وهي نسبة منخفضة مقارنة بالمساحة الكلية للأراضي الفلاحية، أما بالنسبة للمساحة المتاحة للحلفاء فقدرت بـــــــــــــــ 22.06% وهي نسبة معتبرة وهامة بالنسبة للصناعات التي تشكل الحلفاء مادة أولية فيها كصناعة الورق، والرعي وغيرها.

ثانيا– الانتاج الفلاحي لولاية تبسة للفترة(2009–2014): بالنسبة للمنتوجات الفلاحية للولاية يمكن تلخيصها في الجدول رقم(02) الذي يوضح حصيلة الإنتاج الفلاحي في ولاية تبسة خلال الفترة (2009-2014).

الجدول رقم (02): تطور الإنتاج الفلاحي في ولاية تبسة خلال الفترة (2009–2014)

الوحدة: قنطار

نوع المنتوج	2009	2010	2011	2012	2013	2014
القمح الصلب	**617830**	**638400**	**702500**	**719900**	**760000**	**797500**
القمح اللين	**57200**	**59600**	**64000**	**72000**	**73000**	**78400**
الشعير	**771900**	**814600**	**917000**	**948000**	**971000**	**1044000**

9200	8000	7500	5000	4300	3900	الشوفان
1929100	**1812000**	**1747400**	**1688500**	**1516900**	**1450830**	**حصيلة إنتاج الحبوب**
315000	277900	270600	258900	247900	239000	الأعلاف
590800	581900	544900	543800	519200	507600	البستنة
344600	338000	315000	319000	297400	293400	البطاطا
44300	41300	40000	38000	33900	32500	البصل
36100	34500	31700	30000	27600	26500	البذور
33500	30500	25000	21800	17500	15000	الزيتون
28000	25000	21000	18000	14000	11800	زيت الزيتون
21000	20000	17900	16900	14900	14500	التمر
1413300	**1349100**	**1266100**	**1246400**	**1172400**	**1140300**	**حصيلة الإنتاج النباتي**
13110	12690	12260	11850	11450	11060	اللحوم الحمراء –الأبقار–
93850	90770	87770	84830	81560	79180	اللحوم الحمراء –الأغنام–
12230	11830	11430	11050	10630	10320	اللحوم الحمراء –الماعز–
190	180	170	170	160	160	اللحوم الحمراء –الجمال–
119380	**115470**	**111630**	**107900**	**103800**	**100720**	**حصيلة إنتاج اللحوم**
37360	35960	34590	33260	31961	30690	اللحوم البيضاء
12574	11752	11140	10561	10040	9611	حليب الأبقار (1000 لتر)
68124	66140	64214	62344	60528	59341	حليب النعجة (1000 لتر)
19278	18537	17824	17138	16479	15845	حليب الماعز (1000 لتر)
163	152	146	140	135	130	حليب الجمال (1000 لتر)
100139	**96581**	**93324**	**90183**	**87182**	**84927**	**حصيلة الحليب**
700	588	496	449	407	332	تجميع الحليب (1000 لتر)
33197	32230	31751	31284	30822	30367	البيض (1000 وحدة)
1120	1030	940	800	760	690	العسل(لتر)
7240	6770	6230	6010	5570	5560	الصوف

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على تقارير مقدمة من طرف مديرية الفلاحة بولاية تبسة

ويمكن ترجمة بيانات الجدول رقم (02) في الشكل رقم (01) كما يلي:

الشكل رقم (1) تطور الإنتاج الفلاحي في ولاية تبسة خلال الفترة 2009-2014

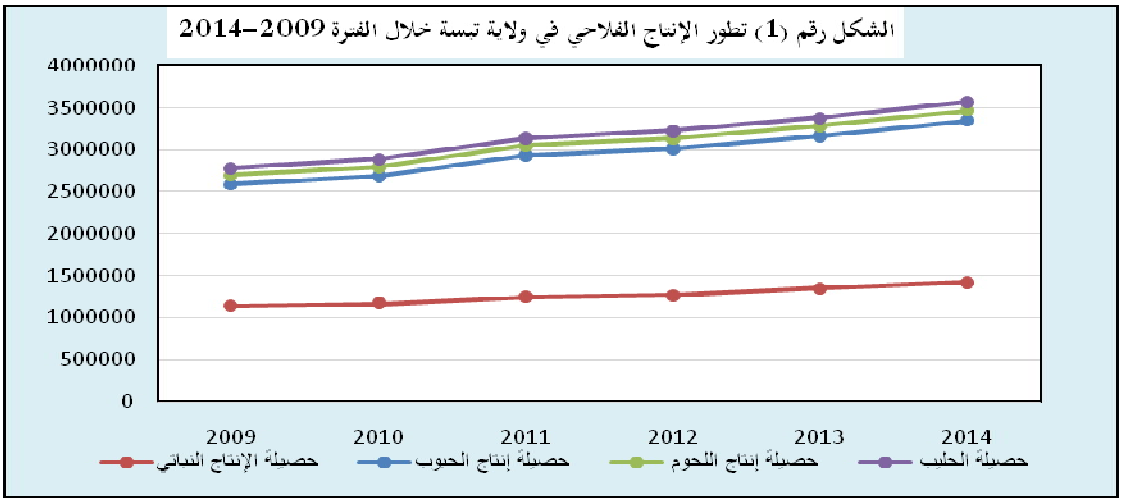

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على الجدول رقم (02)

يوضح الشكل رقم (1) تطور المحاصيل الفلاحية في ولاية تبسة خلال الفترة 2009-2014 حيث تتضح أن هناك زيادة منتظمة في حجم الإنتاج الفلاحي بالولاية من سنة إلى أخرى، بمعدل 95000 قنطار سنويا بالنسبة للحبوب، و55000 قنطار سنويا بالنسبة

الإنتاج النباتي، وزيادة سنوية قدرها 3800 قنطار من اللحوم الحمراء، ومعدل 3000 لتر من منتوج الحليب، وعلى الرغم من تزايد حجم الدعم الحكومي والتمويل الفلاحي إلا أن الزيادة السنوية في الإنتاج الفلاحي لا تعكس حقيقة هذه الزيادة. ويرجع ذلك لعدة أسباب منها مشكلة تعثر المشاريع الفلاحية خلافا لمشكلات تسويق وتوزيع المنتوجات الفلاحية.

ثالثا– آليات تمويل القطاع الفلاحي في ولاية تبسة

1- **الدعم الحكومي للقطاع الفلاحي في ولاية تبسة:** استفادت ولاية تبسة على غرار باقي الولايات من البرامج التمويلية الموجهة للقطاع الفلاحي في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عبر مختلف القنوات التمويلية المنشأة لذات الغرض كالصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية(FNRDA)[8]، الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي (FNDIA)[9]، والصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FNDA)[10]. كما عملت مديرية المصالح الفلاحية في ولاية تبسة في تسييرها لمختلف صناديق الدعم على تمويل 7965 مشروع خلال الفترة (2000-2014)، حيث استفادت في نفس الفترة من غطاء مالي قدره **7025018**ألف دينار جزائري، تم استغلاله بنسبة 62% فقط بمقدار **4422353** ألف دينار جزائري، الأمر الذي يؤكد دعم الدولة للقطاع الفلاحي من خلال توفير التمويل الازم للعمليات الاستثمارية الفلاحية، كما تثبت أن التمويل ليس دائما العائق الأساسي في عملية التطوير لكن التوجه العام لسكان المنطقة لم يكن للقطاع الفلاحي لعدة أسباب نذكر منها: ندرة اليد العاملة في هذا المجال، ظاهرة التمدن وهي تخلي سكان المنطقة الفلاحية الأصليين عن أراضيهم وممارسة نشاطات أخرى غير فلاحية، والتوجه العام والكبير للسكان المحليين نحو الوظائف الحكومية والأنشطة ذات الربح السريع، خلافا عن الصعوبات الإدارية والبيروقراطية التي ترافق تحصيل دعم أو قرض للاستفادة منه في القطاع الفلاحي، وضعف المرافقة والرقابة لأجهزة الدعم الفلاحي حتى تضمن السير الحسن للعملية الاستثمارية، ويمثل الجدول رقم (03) حصيلة الدعم الفلاحي الممنوح في الولاية منذ 2000 إلى غاية 2014.

الجدول رقم (03):تطور الدعم الحكومي الفلاحي الممنوح لولاية تبسة خلال الفترة (2000 – 2014) الوحدة: 1000دج

المجالات	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع
الحبوب	308 174	492 188	533 757	567 525	625 298	2 526 942
الأعلاف	16 232	38 283	44 033	50 699	50 916	200 163
الحليب	2 910	28 786	34 562	88 563	100 565	255 386
البطاطا	101 435	129 835	138 517	153 828	172 232	695 847
اللحوم الحمراء	14 784	23 714	29 660	37 241	44 723	150 122
اللحوم البيضاء	3 500	19 500	19 300	18 500	20 800	81 600
زراعة الزيتون	55 395	514 918	557 698	559 390	581 216	2 268 617
زراعة النخيل	2 400	6 230	8 040	10 260	10 980	37 910

البستنة	0	180	180	180	180	720
الأشجار المثمرة	1 670	0	0	0	1 670	3 340
تربية النحل	6 203	19 544	23 042	27 547	27 282	103 618
المجموع	956 198	2 368 053	2 132 964	2 408 633	2 823 422	10 689 270

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على تقارير مقدمة من طرف مديرية الفلاحة بولاية تبسة

ويمكن ترجمة بيانات الجدول رقم (03) في الشكل رقم (02) كما يلي:

الشكل رقم (2): تطور الدعم الحكومي الفلاحي في ولاية تبسة 2009-2014

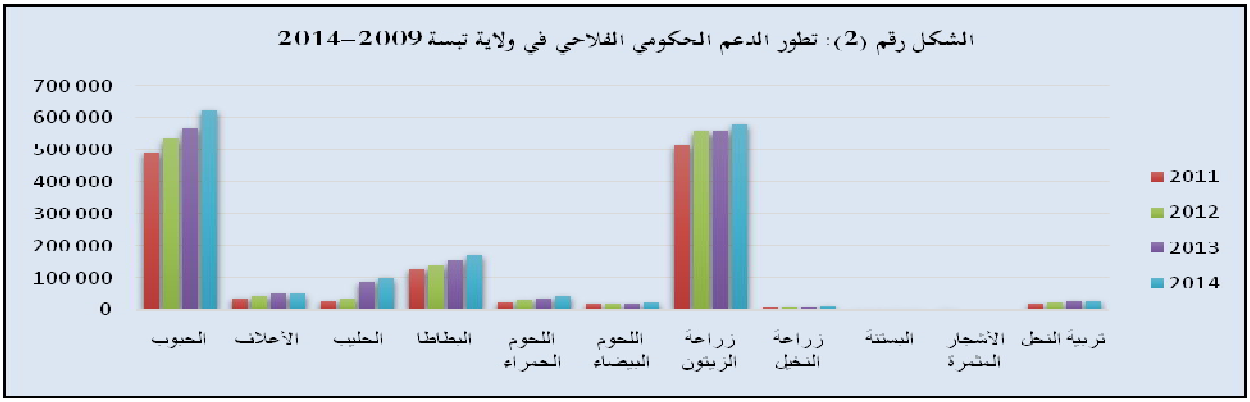

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على الجدول رقم (03)

يوضح الجدول رقم (3) والشكل رقم(02) تطور الدعم الفلاحي في ولاية تبسة خلال الفترة 2011-2014 ونلاحظ ارتفاع الدعم الفلاحي من سنة إلى أخرى بالنسبة للحبوب زاد الدعم فيها من سنة 2011 إلى سنة 2012 ب 184014 ألف دينار جزائري بسبب ارتفاع المداخيل الوطنية خلال هذه الفترة، ثم ارتفع بقيمة ثابتة نسبيا قدرت ب 64000 سنويا

المجالات	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع
الحبوب	308 174	492 188	533 757	567 525	625 298	2 526 942
الأعلاف	16 232	38 283	44 033	50 699	50 916	200 163
الحليب	2 910	28 786	34 562	88 563	100 565	255 386
البطاطا	101 435	129 835	138 517	153 828	172 232	695 847
اللحوم الحمراء	14 784	23 714	29 660	37 241	44 723	150 122
اللحوم البيضاء	3 500	19 500	19 300	18 500	20 800	81 600
زراعة الزيتون	55 395	514 918	557 698	559 390	581 216	2 268 617
زراعة النخيل	2 400	6 230	8 040	10 260	10 980	37 910
البستنة	0	180	180	180	180	720
الأشجار المثمرة	1 670	1 670	0	0	0	3 340
تربية النحل	6 203	19 544	23 042	27 547	27 282	103 618
المجموع	956 198	2 368 053	2 132 964	2 408 633	2 823 422	10 689 270

نتيجة توجه السياسة الاقتصادية العامة للنهوض بهذا الاقتصاد، كما ارتفع الدعم الممنوح في زراعة الزيتون ب 459523 ألف

دينار جزائري من سنة 2011إلى سنة 2012 ثم بنسب مختلفة من سنة إلى أخرى حتى بلغ 216 581 ألف دينار جزائري، وبشكل عام إن تطور الدعم الحكومي الممنوح في القطاع الفلاحي في تزايد من سنة إلى أخرى نظرا للاهتمام الخاص الذي أولته الحكومة لتطوير هذا القطاع ليعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي المحلي وتقليل فواتير الاستيراد.

2– التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في ولاية تبسة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية:يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية مؤسسة مالية عمومية يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية ويخضع لنظام قواعد البنوك ويقع تحت وصاية وزارة المالية، كما يمثل أداة للتخطيط المالي في إطار تنفيذ المخططات والبرامج المقررة التي تستهدف رفع إنتاجية القطاعات الاقتصادية خاصة تلك منها الفلاحية عن طريق توفير التمويل اللازم لنشاطها وتطورها سواء عن طريق الائتمان الفلاحي، أو تسيير الدعم الفلاحي الممنوح من طرف وزارة الفلاحة، أو تدخله كطرف ثالث ضمن التمويل الثلاثي المستحدث من طرف أجهزة الدعم المختلفة (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة).

ويمثل الجدول الموالي تطور الائتمان الفلاحي الممول من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – ولاية تبسة–

الجدول رقم (4): تطور الائتمان الفلاحي الممنوح من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لفلاحي ولاية تبسة خلال الفترة (2012–2016)

نوع التمويل	2012	2013	2014	2015	2016
التمويل التأجيري	503	178	296	263	209
تربية النحل	06	02	03	03	03
تجميع الحليب	03	03	14	13	10
تربية الدواجن	20	11	14	23	16
استصلاح الأراضي	03	–	01	–	–
تربية المواشي	17	10	42	103	134
الاشغال الغابية	04	02	01	–	03
صناعة أغذية المواشي	01	–	–	–	–
الفلاحة الكبرى	01	01	02	04	02
صناعة الزيتون	11	04	15	06	–
زراعة الخضراوات	03	01	03	03	–
زراعة الأشجار المثمرة	05	02	06	–	–
الجزارة	02	03	06	01	–

مصنع الحليب	01	–	02	–	–
زراعة الحبوب	200	114	112	87	32
تسمين الطيور صناعيا	–	–	01	27	01
البيطرة	–	–	03	02	03
زراعة النخيل	–	–	–	01	01
المشاتل	–	–	–	01	01
تربية الجمال	–	–	–	–	01
مصنع العجائن	–	–	01	–	–
المجموع	780	331	532	537	416

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على تقارير مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية تبسة

ويمكن ترجمة بيانات الجدول رقم (04) في الشكل رقم (03) كما يلي:

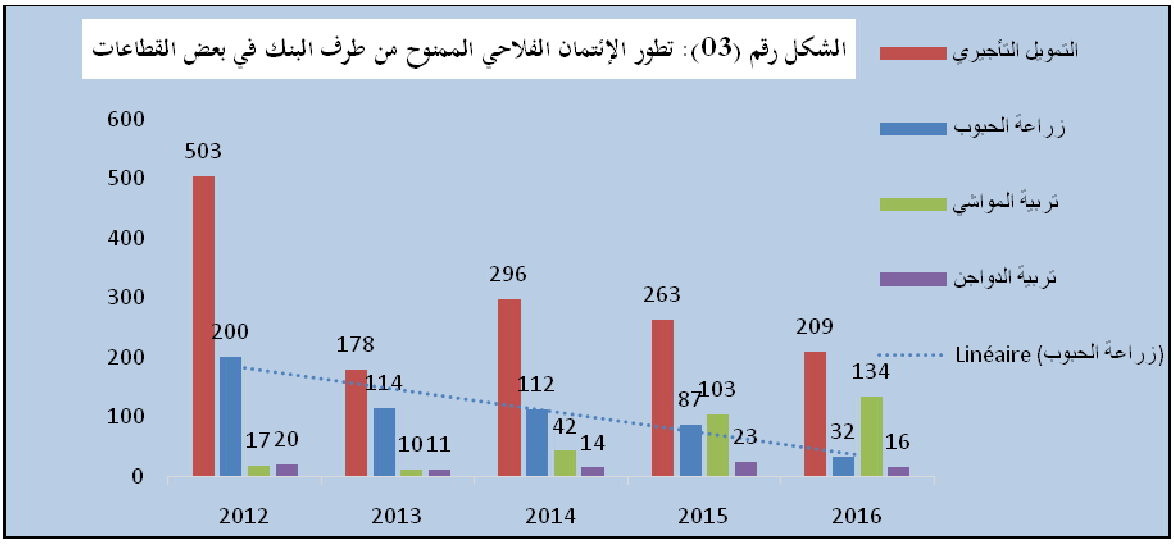

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على الجدول رقم (04)

يوضح الشكل رقم(03): تطور الائتمان الممنوح من طرف البنك في عدة مجالات حيث نلاحظ أن التمويل التأجيري سجل أكبر عدد له سنة 2012 ب503 مشروع فلاحي بسبب زيادة عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والتي يدخل البنك كطرف ثالث في تركيبتها التمويلية بصفته بنك معتمد مع الوكالات السابقة التي شهدت توسعا كبيرا في تمويل المشاريع هذه السنة، ثم انخفض تدريجيا حتى بلغ 209 مشروع ممول سنة 2016، كما عرف الائتمان الموجه لتربية المواشي تطورا معتبرا من سنة 2012 ب17 مشروع ممول إلى سنة 2016 ب134 مشروع نتيجة زيادة التوجه الاستثماري نحو هذا المجال. واتسم الائتمان الممنوح من طرف البنك عموما بالانخفاض

التدريجي خلال الفترة 2012-2016 بسبب عدة عوامل أهمها تأثره المباشر بالأزمة الوطنية الحالية نتيجة انخفاض أسعار البترول مما أدى إلى تقليص حجم التمويل الممنوح والمدعم في جميع القطاعات، كما يوضح الجدول الموالي تطور إجمالي الائتمان الممنوح من طرف البنك.

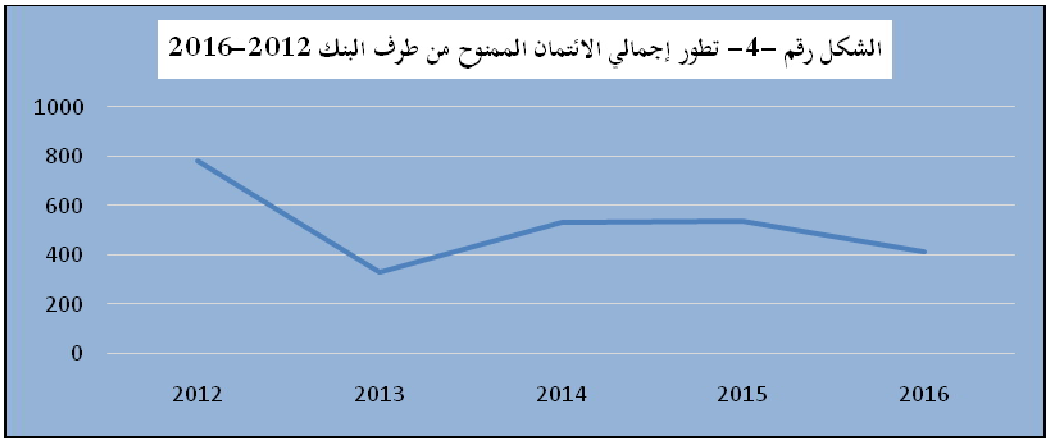

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على الجدول رقم (04)

يوضح الشكل رقم (04) تطور حجم الائتمان الممنوح لبنك الفلاحة والتنمية الريفية –ولاية تبسة–حيث سجل أعلى نسبة له سنة 2012 ب 780 مشروع ممول نتيجة التوسع في منح الائتمان من طرف البنك حيث توافق هذه السنة تسجيل أعلى سعر للبترول الأمر الذي أدى إلى تشجيع تمويل المشاريع عن طريق أجهزة دعم التشغيل أو عن طريق البنوك، ثم سجل انخفاض ب 449 مشروع لسنة 2013، ليرتفع سنة 2014 و2015 أين مول البنك 532 و537 مشروع فلاحي، نتيجة توجه السياسة الاقتصادية العامة لدعم القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات وزيادة حجم الدعم والتحفيزات الجبائية وغير الجبائية الممنوحة للقطاع، ثم انخفض نسبيا سنة 2016 ب 416 مشروع ممول.

3– التمويل في إطار أجهزة دعم التشغيل:لعبت أجهزة دعم المقاولاتية المستحدثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا فعالا في زيادة إنتاجية مختلف القطاعات الاقتصادية، واستفاد قطاع الفلاحة على غرار باقي القطاعات من حصة معتبرة لا تعكس حجم الإمكانيات المتاحة في الولاية بقدر ما تعكس انخفاض الطلب الاستثماري على هذا القطاع.

3–1– التمويل الفلاحي عن طريق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:تمثل الوكالة هيئة إدارية تعنى بمنح امتيازات وإعفاءات تحفيزية لدعم الاستثمار المحلي، باشرت الوكالة عملها في ولاية تبسة سنة 2011 بمجمل 10 موظفين وسطاء في إطار خدمات الشباك الوحيد للمديريات التالية:مديرية الضرائب، الصندوق الوطني للعمال الأجراء، الصندوق الوطني للعمال غير الأجراء، مديرية أملاك الدولة، مديرية الجمارك، السجل التجاري، البلدية، مديرية البناء والتعمير، مديرية البيئة، وكالة التشغيل على مستوى الولاية.حيث تقدم الوكالة خدمات الشباك الوحيد كأداة مرافقة فعالة للمستثمر لضمان سهولة نشاطه والحد من البيروقراطية وتحقيق أهدافه في الوقت المناسب. بالإضافة إلى 10 موظفين من أصحاب الشهادات بما فيهم مدير الوكالة، لكن الملفت للانتباه أن حجم الموظفين لا يتناسب مع حجم المشاريع في طور المعالجة لا كما ولا كيفا، وفيما يلي بعض الاحصائيات للوكالة من سنة 2011 إلى غاية بداية 2017.

الجدول رقم (05): عدد المشاريع المقدمة من طرف الوكالة منذ 2011 إلى غاية 2017/02/18

قطاع النشاط	الفلاحة	طاقة ومياه	صناعة	صناعة النسيج	كيمياء وبلاستيك	صناعة غذائية	صناعة الجلود	النقل
عدد المشاريع	29	7	17	02	08	48	08	356
قطاع النشاط	السياحة	الصحة	الاتصال	الخدمات	البناء	استثمارات أخرى	المجموع	
عدد المشاريع	03	11	01	13	110	40	653	

المصدر:من إعداد الباحثتين بالاعتماد على تقارير مقدمة من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بولاية تبسة

يوضح الجدول رقم(05) حجم المشاريع المستفادة من خدمات الوكالة حيث مثلت المشاريع الفلاحية ما نسبته 0.04%، ب 29 مشروع، وهي نسبة معتبرة مقارنة بالإمكانيات الفلاحية التي تحوزها الولاية والتحفيزات الكبيرة الممنوحة لهذا القطاع سواء الجبائية أو شبه الجبائية، إلا أن توجه المستثمرين كان أغلبه نحو مجال النقل بنسبة 54%، والبناء بنسبة 16%، وهي قطاعات ذات قدرة منخفضة على خلق مناصب عمل مقارنة مع القطاع الفلاحي الذي ساهمت ندرة اليد العاملة المؤهلة في تخفيض حجم الاستثمار فيه.

3-2- التمويل الفلاحي عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: تمثل الوكالة حجاز مهم مدعم يهدف إلى ترقية الاستثمار المحلي من خلال تمويل المشاريع المقاولاتية في كل المجالات، سواء عن طريق التمويل الثنائي الذي يكون بين العميل والوكالة، أو الثلاثي الذي تمول فيه البنوك المعتمدة ما نسبته 70 % من حجم المشروع، بدأت الوكالة نشاطها في ولاية تبسة سنة 1998 ويوضح الجدول الموالي تطور المشاريع الفلاحية وعدد المناصب المستحدثة في هذا القطاع خلال الفترة (2011-2016).

الجدول رقم (6): حصيلة الدعم الفلاحي في ولاية تبسة خلال الفترة(2009-2014)

القطاع	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مناصب الشغلالمستحدثة في الفلاحة	54	16	26	19	27	86
عدد المشاريع الفلاحية	22	12	14	12	17	64
مجموع المشاريع الممولة	738	1204	1390	323	160	122
إجمالي المناصب المستحدثة	1086	740	844	418	242	175

المصدر:من إعداد الباحثتين بالاعتماد على تقارير الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية تبسة.

الشكل رقم (5): يوضح تطور عدد المشاريع الفلاحية ومناصب العمل المستحدثة

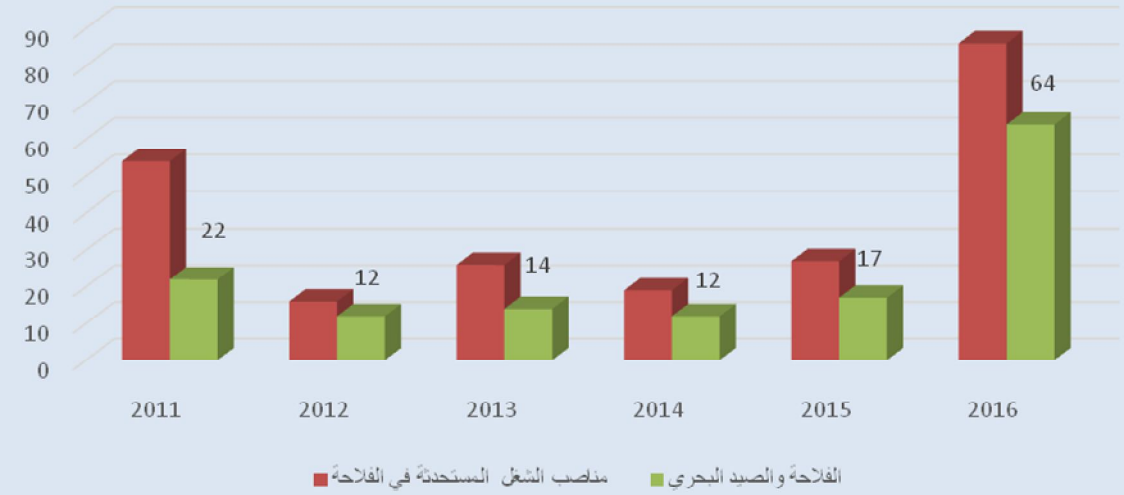

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على الجدول رقم (06)

عملت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب على المساهمة في تمويل القطاع الفلاحي، حيث مولت ما يقارب 141 مشروع من اجمالي المشاريع الممولة خلال الفترة 2011-2016، واستحدثت 228 منصب عمل في القطاع، تعتبر مساهمة الوكالة في تمويل القطاع الفلاحي معتبرة مقارنة بمساهمتها التمويلية في القطاعات الأخرى، غير أن التمويل الممنوح من طرفها يخضع للطلب من طرف السكان المحليين الذين يفضلون الاستثمار في قطاعات أخرى توفر تحفيزات أكبر من قطاع الفلاحة.

3-3- التمويل الفلاحي عن طريق الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: تأسست الوكالة في عام 2004، تتمثل مهمتها في تعزيز إنشاء المشاريع المصغرة في المناطق الحضرية والريفية، وتشجيع بروز الأنشطة الاقتصادية والثقافية التي تولد الدخل في المناطق الريفية، هدفها الأساسي هو ترقية النمو الاجتماعي عن طريق النشاط الاقتصادي ومحاربة التهميش بفضل نوع من الدعم لا يكرس فكرة الاتكال المحض بل يرتكز أساسا على "الاعتماد على النفس"، "المبادرة الذاتية" وعلى "روح المقاولة". لهذا الغرض فإن القرض المصغر يوفر خدمات مالية متماشية مع احتياجات المواطنين غير المؤهلين للاستفادة من القرض البنكي والمشكلين أساسا من فئة الأشخاص بدون دخل أو ذوي الدخل غير المستقر والبطالين والذين ينشطون عموما في القطاع غير الشرعي، وفيما يلي بعض إحصائيات الوكالة في نشاطها المقاولاتي الفلاحي.

الجدول رقم (7): عدد المشاريع الفلاحية الممولة من كرف الوكالة خلال الفترة 2005-2015

القطاع	عدد المشاريع	النسبة
القطاع الفلاحي	2150	%15.45
عدد المشاريع الاجمالية	13919	%100

المصدر:من إعداد الباحثتين بالاعتماد على تقارير الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية تبسة

حسب الجدول رقم (7) قامت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بتمويل القطاع الفلاحي بما نسبته 15.45 %من إجمالي التمويل الممنوح ب 2150 مشروع ممول منذ بداية نشاطها في الوكالة حتى سنة 2015 من أصل 13919 مشروع،

وهي نسبة معتبرة تعكس توجه الوكالة في تطوير التنمية الفلاحية عن طريق القروض المصغرة غير أنها مولت بشكل كبير الصناعات الحرفية والنقل الصناعات الصغيرة أكثر من القطاع الفلاحي التي يتطلب تمويلا أكبر من القطاعات الأخرى.

المحور الثالث: عوامل تطوير القطاع الفلاحي المحلي

إن تطور القطاع الفلاحي وتمكنه من الاضطلاع بالمهام المنوطة به يتطلب توفر مجموعة من العوامل التي نلخصها في العناصر التالية:[11]

أولا–تكوين الفلاحين والإطارات والمختصين في الإنتاج الفلاحي:يعتبر القطاع الزراعي من بين القطاعات الهامة في تحقيق التنمية الاقتصادية إذ يمكن له أن يصبح موردا لرؤوس الأموال الضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي. لكن تحقيق هذا الهدف يتطلب خلق فعالية إنتاجية في القطاع الزراعي من خلال تكوين الفلاحين والإطارات والاختصاصيين وتشجيع الشباب على العمل في القطاع الفلاحي واستخدام الوسائل الحديثة في القطاع الزراعي. هذا مع ضرورة الاهتمام بالقوانين التي تنظم العقارات، لأن هذه الأخيرة لها آثار كبيرة على الإنتاجية الفلاحية ذلك أن الشخص الذي يملك قطعة أرض يعلم مسبقا أن ثمرة جهوده هي الإنتاج المتزايد وبالتالي زيادة دخله وهذا من شأنه أن يخلق لديه روح الارتباطوالاهتمام بالأرض أكثر مما لو كانت هذه الأرض ملكا لغيره سوآءا كان هذا الغير شخصا طبيعيا أو معنويا.

ثانيا– توسيع عمل البنوك والتعاونيات الفلاحية:إن خلق وتوسيع البنوك الريفية وتعاونيات القرض من شأنها أن تحقق ميزتين:

- الميزة الأولى: توفير المعلومات الضرورية للبنوك وتعاونيات القرض عن ظروف وإمكانيات الفلاحيين والتي تعتبر كضمان للقروض إلى جانب مساهمتها في جلب مدخرات الفلاحين.
- الميزة الثانية: توفير للقطاع الفلاحي مصادر للحصول على القروض وبشكل مبسط وعقلاني وبعيد عن كل الإجراءات البيروقراطية والإدارية.

ثالثا– ضرورة الاهتمام وتطوير التسويق الفلاحي: من خلال خلق وتوسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم مع ضرورة الاهتمام بتحسين وتخفيض تكاليف النقل والتسويق والتخزين وإلغاء الاحتكار. وهذه العوامل جميعها من شأنها أن ترفع الإنتاجية الفلاحية.

رابعا– العمل على تحرير أسعار المنتجات الفلاحية: وذلك لأن مرحلة التخطيط المركزي وماعرفته من تحديد دون المستوى لأسعار المنتجات الفلاحية قد أثر سلبا على هذه الأخيرة باعتبار أن أسعار المنتجات الفلاحية لها تأثيرات من عدة نواحي.

- العلاقة ما بين أسعار المنتجات الفلاحية والأسعار التي يشتري بها الفلاحون مستلزماتهم الإنتاجية تؤثر بشكل مباشر على طبيعة ونوعية وحجم ما يستطيع هؤلاء إنتاجه.
- أسعار بيع المنتجات الفلاحية هي عامل يحدد تكاليف القطاع الزراعي لأنها تؤثر بشكل كبير على الإنتاج الفلاحي.

خامسا– العمل على رفع الميل الحدي للإدخار لدى الفلاحين: من أجل خلق التراكم الرأسمالي إلى جانب تحديث أسلوب الفلاحة الصحراوية والعمل على رفع نسبة الأراضي المسقية منها، وذلك من خلال بناء السدود وخلق احتياطي مائي وتحرير أسعار المنتجات الفلاحية ليتمكن الفلاحون من تحقيق دخل يمكنهم من إعادة توظيفه بدلا من استهلاكه والعمل على ربط الإنتاج بالواقع الاجتماعي وربط مراكز التكوين بالواقع الفلاحي والعمل على زيادة الاستثمارات المالية في الزراعة الموجهة لأغراض توفير مستلزمات الإنتاج المادي والخدمي للزراعة.

سادسا– العمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات: ويتأتى هذا من خلال تطوير القطاع وتنويعه ليتمكن من تأمين الحاجات الداخلية وتصدير الفائض وهذا يستلزم أن يلعب قطاع الخدمات دوره في التنسيق بين القطاعات. " فوسائل

المواصلات مثلا ضرورية لإيصال الإنتاج الزراعي للمصنع ليتم تحويلها إلى سلع استهلاكية مصنعة وأيضا ضروري لإيصال المواد الاستهلاكية للمستهلك المحلي.

سابعا– تفعيل آليات الرقابة والمرافقة: حيث تكفل الرقابة الفعالة على الأنشطة الفلاحية الممولة تقليل مخاطر تعثر المشاريع وفقدان مردوديتها. والحد من ثغرات الاختلاسات التي تضعف فرصة تطوير القطاع الفلاحي.

خلاصة

إن آليات تمويل القطاع الفلاحي في ولاية تبسة توضح بأن الدعم الحكومي في تزايد مستمر وبحجم معتبر سنويا، حيث قامت الحكومة بإقامة العديد من الهياكل والبرامج الداعمة لهذا القطاع والتي تهدف في مجملها إلى ترقيته وتنميته والتقليل من مشاكله، حيث استفادت الولاية من قدر معتبر من هذا التمويل وكان كفيلا بتحقيق نمو إيجابي في هذا القطاع إلا أن النتائج المحققة لا ترقى لحجم التمويل المبذول، أما بالنسبة لآلية الائتمان الفلاحي فقد سجل انخفاضا خلال السنوات الأخيرة نتيجة تأثره بنقص سيولة الخزينة العمومية للدولة والتي كانت في العديد من المرات هي التي تعوض خسائر البنوك في قروضها الفلاحية كما حدث مع مسح ديون الفلاحين الممنوحة من قل بنك الفلاحة والتنمية الريفية في الثمانينات وأيضا قروض الدعم الفلاحي المتعثرة في معظمها والتي منحت من قبل القرض التعاضدي الفلاحي بنك في إطار مشاريع الدعم الوطني للفلاحة في كل ولايات الوطن بما فيها ولاية تبسة، وأما التمويل الممنوح من طرف وكالات التشغيل في مايخص قطاع الفلاحة وغيرها فهو لازال قائما ولكن بمعدلات منخفضة بمايتماشى مع الوضعية الحالية للجزائر في ظل انخفاض أسعار البترول.

أولا– نتائج الدراسة

تتمثل بعض نتائج الدراسة في النقاط الآتية:

- عرف الدعم الحكومي للقطاع الفلاحي في ولاية تبسة تزايدا سنويا نتيجة التوجه العام نحو مبدأ التنويع الاقتصادي الذي يدعم تطوير كافة القطاعات ودمجها في تحقيق التنمية الاقتصادية للجزائر، وبالرغم من ذلك فإن نسبة استغلال الدعم الحكومي من طرف مديرية الفلاحة في الولاية لم يتجاوز 62%في نهاية سنة 2016 نتيجة انخفاض الطلب الاستثماري في هذا القطاع.
- سجل التمويل الفلاحي البنكي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالات تبسة انخفاضا في السنوات الأخيرة مقارنة مع سنة 2012 أين سجل أكبر نسبة، بسبب تقليص التمويل الممنوح من طرف وكالات التشغيل (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة)، والتي يدخل فيها البنك كطرف ثالث في تمويل مشاريعها، وهذا مايؤكد غياب سياسة ائتمانية للبنك تتماشى وطبيعة المشاريع الفلاحية من حيث الضمانات وأسلوب السداد بعيدا عن الدعم الحكومي ووكالات التشغيل.
- ساهمت وكالات التشغيل (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار)، بنسب متفاوتة في تطوير القطاع الفلاحي في الولاية إلا أن عوائدها الفعلية لم ترقى لحجم الجهد المبذول وحجم المتوقع من النشاط الفلاحي في ولاية تبسة التي تعد مدينة فلاحية بالفطرة فقط لا بالاستثمار المثمر.
- إن إنخفاظ الطلب على الاستثمار في القطاع الفلاحي من أهم أسباب عجز هذا القطاع على تحقيق أهدافه، فعلى الرغم من توفر التمويل اللازم والكافي لتطويره غير أنه أقل القطاعات التي تعمل على توليد الدخل واليد العاملة في الولاية، وهذا يرجع إلى عدم قدرة البنوك على استقطاب أكبر عدد ممكن من الفلاحين وتمويلهم ومرافقتهم بشكل يضمن نجاح البنك في

إقراضه ونجاح الفلاح في مشروعه، فضلا عن عزوف الفلاحين عن أساليب التمويل المنتهجة خاصة القروض التقليدية التي طالما ما اعتبروها ربوية وكذلك طبيعة المنطقة الحدودية للولاية استقطبت الأسواق الموازية والأنشطة غير الرسمية فئة كبيرة من سكان الولاية.

ثانيا– إقتراحات الدراسة

من خلال ماسبق يمكن طرح بعض التوصيات من بينها ما يلي:

- ضرورة تعزيز أساليب الرقابة والمرافقة الفعالة سواء من قبل البنوك المقرضة أو من قبل الهيئات الداعمة للتشغيل لضمان السير الحسن للمشروعات الفلاحية الممولة وتجنب تعثرها وضمان عدم صرف التمويل في الغرض الذي طلب من أجله.
- ضرورة التشديد من قبل الهيئات المعنية على ضمان سلامة دراسات الجدوى المصممة من أجل إنجاح مشاريع فعلية، والتي تعد نواة الحصول على القرض أو الداعم اللازم لإنشاء المشاريع المعنية مما يضمن نجاحها بطريقة علمية ممنهجة، لا عشوائية فاشلة.
- ضرورة تكييف السياسة الائتمانية للبنوك العاملة في مجال تمويل القروض الفلاحية وفق معايير تتماشى وطبيعة ظروف المشاريع الفلاحية الناجحة في مايتعلق بتسهيلات الضمانات وتشديد الرقابة على الانجاز.
- ضرورة إعادة النظر في طريقة التدرج في منح التمويل الفلاحي فضخامة الأموال الممنوحة وعدم التوافق بين حجم التمويل الممنوح وطبيعة المشاريع يعمل على خلق فجوات وثغرات الاختلاسات والتهرب والتزوير من أجل الحصول على الدعم أو التمويل مما يضعف فرص تطوير القطاع محليا.
- التركيز على تدعيم الرابط بين الجامعات والمعاهد الفلاحية وبين المؤسسات والمستثمرين بما يعطي ركائز علمية واضحة للمشاريع وضرورة تكوين إطارات ومختصين في الميدان الفلاحي قادرين على مجابهة المشكلات الفلاحية التي تعمل على تعثر المشروعات وتحول دون تحقيق الأهداف المسطرة.
- تشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي عن طريق دمج آليات التمويل الإسلامي ضمن التمويل البنكي للبنوك العمومية التقليدية والتي يعود اليها الفلاح ثقة بها أكثر من لجوءه للبنوك الخاصة، أين يمكن للفلاح أو المستثمر بصفة عامة الدخول في التمويل كطرف مشارك في إحدى الصيغ كالمشاركة، المضاربة، السلم، الاستصناع، المزارعة، المساقاة وغيرها من الأساليب التي تكفل توظيف الأموال المدخرة في البنوك التي لا يرغب أصحابها في توظيفها وفقا للصيغ الربوية وبالتالي المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي وباقي القطاعات من خلالها واستقطاب عدد أكبر من المستثمرين.

الهوامش والمراجع

[1]– عبد الوهاب مطر الداهري، **أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي**، مطبعة العالي، بغداد، ص:211.

[2]– بونورة شعيب، بودلال علي، **إشكالية التمويل والسياسة المنتهجة لإنعاش هذا القطاع**، الملتقى الدولي حول التنمية الفلاحية الصحراوية كبديل للموارد الزائلة، جامعة بسكرة، ص:135.

[3]– محمد بوشوشة، **مصادر التمويل وأثرها على الوضع المالي للمؤسسة –دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة الكوابل بسكرة–**، مذكرة ماجستير، إقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة بسكرة، 2006، ص: 88.

[4]– علي مراد علي، شطا عبد الحكيم، **الإئتمان الزراعي والتعاوني – الفكر والتطبيق–**، مطبعة هندكو، 1991، ص:42.

[5]– صطفى رشدي شيحة، **نقود المصارف والائتمان**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 1991، ص116.

[6]– بن سمينة دلال، بن سمينة عزيزة، **سياسة التمويل المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2006، ص: 04.

[7]– تبسة على موقع ويكيبيديا على الرابط الالكتروني: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%A8%D8%B3%D8%A9

[8] -FNRDA: Le Fond National de Régulation et Développement Agricole.

[9] - FNDIA :Le Fonds National de Développement de l'Investissement Agricole.

[10] - FNDA :Le Fond National de Développement Agricole.

[11]– باشي أحمد، **القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2003، العدد02، ص: 25.